علم (تخـريج الحـديث ونقـده) وإمكانية اعتماد الحاسوب فيه
أحاديث صيام شوال أنموذج تطبيقي

د/عبد الحميد مجيد إسماعيل
أستاذ الحديث الشريف وعلومه المساعد – كلية التربية بالنادرة – جامعة إب

ملخص البحث :

يهدف الباحث من بحثه هذا عدة أمور تتعدى الظاهر منها نذكرها جميعا فيما يأتي :

١. بيان الحكم النقدي الحديثي لكل طريق من الأحاديث المذكورة ومن ثم وصولا إلى الحكم النهائي لدرجة الحديث وفق قواعد علوم الحديث المعتمدة .
٢. تثبيت فكرة إمكانية الاعتماد على الحاسوب وبرامجه المخصصة في علوم الحديث في التحقيق ونقد الروايات وسائر مسائل البحث العلمي في هذا الجانب .
٣. تقديم نموذج عملي لتخريج الحديث ونقد الروايات يصلح كوسيلة تعليمية للطلبة ، فرتبناه بحسب التدرج في عملية التخريج ابتداء من جمع الروايات ثم ترتيبها بحسب المدار وترجمة الرواة وصولا إلى الحكم على سندها ، ولهذا ألحقنا به مخططا توضيحيا للروايات (شجرة رواة الحديث) تسهم بإذن الله تعالى في إثراء هذا الهدف .

وقد قسمت البحث على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول في (علم تخريج الحديث وتاريخه) ، وجعلته في أربعة مطالب هي : تعريف التخريج ، ثم استعراض سريع لهذا العلم عند الأوائل ، ثم في العصر الحديث ، وأخيرا علاقة علوم الحديث بالحاسوب ، أما المبحث الثاني فهو عن (ضوابط وأصول تخريج الحديث) وجاء في أربعة مطالب وهي : أنواع التخريج ، ثم منهجية التخريج ، ثم وسائل النقد ، ثم كيفية استخدام الحاسوب وبرامجه ، وأخيرا المبحث الثالث وهو(النموذج التطبيقي وهو أحاديث صيام شوال) وقد جاء في ثلاثة مطالب هي : سرد الروايات من الكتب التسعة ، ثم ما يستفاد من المتون والتعليق عليها ، وأخيرا نقد طرق الحديث .

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ... أما بعد :

بات من المعلوم أن مكانة السنة النبوية تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، وفيها – أي السنة – فضلا عن تفصيل المجمل من القرآن وتوضيح المبهم وتخصيص العام وتقييد المطلق فهي أيضا تنفرد ببعض الأحكام المكملة لما ورد ذكره في القرآن الكريم ، وأحكام السنة هذه قد تكون ملزمة على سبيل الإيجاب أو تكون غير ملزمة على سبيل الندب ، لكن في كل ذلك لابد أن نكون واثقين من صدق ما نسب للنبي ﷺ وذلك إما بالاعتماد على كتب موثوقة عهدنا من أصحابها أنهم لا يوردون إلا الصحيح مثل الصحيحين للبخاري ومسلم ، أو بقيامنا بدراسة الحديث بأنفسنا – إذا امتلكنا العلم في ذلك – من خلال تطبيق قوانين الرواية وأصول نقد الحديث ، ولاشك أن كتب مصطلح الحديث قد سطرت تلك القواعد والأصول وضبطت حدود كل نوع من أنواع الحديث المختلفة لكن كيفية تطبيق تلك القواعد على أرض الواقع يحتاج إلى مثال وتمرين .

ولا يخفى أن لتقدم العلم ولاسيما في مجال الحاسوب من أثراً كبيراً في تسهيل عملية البحث ، وقد كان لعلم الحديث نصيب كبير من برامج الحاسوب المهتمة بهذا العلم ، فأصبحت آلاف المجلدات الحديثية تخزن على (قرص ليزري CD) لا يتعدى وزنه بضع غرامات ، ولا يحتاج الباحث إلا لثوان معدودة للبحث عن حديث في جميع هذه المجلدات ، حتى أصبح عيبا على الباحث الذي لا يجيد استخدام هذه الآلة وكيفية الانتفاع منها لأنها غدت ضرورة من ضروريات البحث ، لكن هل يمكن أن يعتمد الباحث على هذا الأمر جملة وتفصيلا ؟ وكيف يتم له هذا ؟

جاء بحثنا هذا في محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة ، وقمنا بتدعيم الإجابة بتقديم نموذج عملي في هذا الإطار قد يكون نافعا للدارسين في هذا العلم ، فجمعنا بين النظرية والتطبيق لتكون أقرب للفهم والعمل بإذن الله تعالى .

وجاء اختيارنا (لأحاديث صيام شوال) كنموذج تطبيقي في البحث لتزامن البحث مع شهر رمضان المبارك ، وهذه الأحاديث هي تكملة لصيام هذا الشهر الكريم ، فإذا ما جاء نشر البحث متأخرا عن وقت شوال فلا يعني ذلك الاستغناء عن البحث ففضلا عن أن شوال يزورنا كل عام وصيامه محبب عقب كل رمضان ، فإن أهداف البحث الأخرى تتحقق في كل وقت بإذن الله تعالى .

ورغم أن كتابة هذا البحث قد تم في مكان يفتقد إلى المكتبة العلمية المتكاملة[1] إلا أن التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات (الحاسوب) ساهمتْ بشكل أساس في إنجاز هذا البحث والحمد لله ، ولابد من الإشارة أن هذا النوع من البحوث – أي في مجال نقد الروايات – يختلف عن بقية البحوث الإنسانية من حيث الحجم ، فهو وإن كان صغير الحجم إلا أنه غني بالمعلومات ، ونشير هنا إلى أن وراء هذا البحث الصغير كانت العديد

من الأوراق المسودات التي شكلت الأساس الذي قام عليه البحث بشكله الموجود ، ولا تعجب أخي القارئ إذا عرفت أن هذه الصفحات القليلة جاءت بعد جهد أيام طوال ، فالنظر في تعدد الروايات وموضع الاتفاق والاختلاف وتحديد المدار جاء في أوراق كثيرة وتم في أيام متعددة حتى إذا ما اتضح كل ذلك استغني عن كل تلك المسودات في سطور من هذا البحث ، كذلك قل في تراجم الرواة في أحاديث البحث الذين تتفق أسماؤهم مع آخرين ، فلا بد من رحلة في بطون كتب الرجال ودراسة شيوخ وتلاميذ وطبقة أولئك جميعا لتظهر النتيجة بسطر في هامش البحث أو وصف لذلك الراوي (ثقة ، ضعيف ...) فوراء هذه اللفظة صفحات عديدة وساعات طويلة ، وهي لفظة ليست هينة ويسيرة لأنه بناء على هذه الصفة تتحدد نتيجة الحكم على الحديث كله .

وما تقدم بعض من مشاكل البحث أوردتها لا للتشكي وإنما بغية أن توضح لطالب العلم بعض سبل النجاة في حل المشاكل والتوصل للنتائج الصائبة بإذن الله تعالى .

أسأل الله تعالى أن ينفع من يقرأ هذا البحث فينصحنا إن وجد فيه خطأ وإلا فليذكرنا في دعائه .

المبحث الأول
علم تخريج الحديث وتاريخه

تخريج الحديث ونقده علم من علوم الحديث الشريف المتعددة ، تقدم الأوائل من العلماء فألفوا المؤلفات فيه ورفدوا المكتبة الإسلامية بالكتب العديدة فيه ، وجاء المتأخرون فأغنوا هذا الفن تقعيدا وتأصيلا وتطبيقا ، وكان أفضل وسيلة في نشر التراث الإسلامي من خلال تحقيق المخطوطات ونشرها ، وأصبح مادة تدرس في الجامعات الإسلامية المتخصصة ، بعضهم يفرده في مقرر مستقل (أصول التخريج) وبعضهم يجعله قرينا مع مقررات علوم الحديث الأخرى ، ونحاول في هذا المبحث أن نتعرف على هذا النوع من أنواع علوم الحديث بدراسة وصفية كتمهيد لبقية مباحث هذا البحث المتواضع .

المطلب الأول : تعريف التخريج

التخريج في اللغة يأتي في معان عدة منها أنه يدل على التضاد ، جاء في لسان العرب : (عام فيه تخريج أي خصب وجدب ، ... ، وعام فيه تخريج إذا أنبت بعض المواضع ولم ينبت بعض ، ... ، وقال بعضهم : تخريج الأرض يكون نبتها في مكان دون مكان ، ... ، ويقال خرج الغلام لوحه تخريجا إذا كتبه فترك فيه مواضع لم يكتبها ، ... ، وخرّج فلان عمله إذا جعله ضروبا يخالف بعضه بعضا)[٢] .

ومن معانيه إخراج الشيء المخفي جاء في اللسان أن التخريج اسم للعبة معروفة عند الصبيان تسمى أيضا (خراج) وهي : (أن يمسك أحدهم شيئا بيده ويقول لسائرهم : أخرجوا ما في يدي)[٣] .

وجاء في الصحاح أن (الاستخراج بمعنى الاستنباط)[٤].

أما في اصطلاح المحدثين الأوائل فهو إما إخراج الحديث أي إظهاره من بطون كتب الحديث الأصلية إلى كتب أخرى[٥] ، أو يأتي بمعنى عزو الحديث إلى من رواه من المحدثين أصحاب المصنفات[٦]، والمعنى الثاني هو الذي شاع وانتشر وهو المقصود بكتب تخريج الحديث ، وهو ما استقر عليه حديثا في تعريف التخريج وإن اختلفت الصياغة[٧]، ومن تلك التعريفات أنه (عزو الحديث إلى الكتب التي روته بإسناده مع بيان حاله)[٨]، والملاحظ في هذا التعريف أنه تضمن شيئين الأول (العزو) والثاني (بيان حال الحديث) ، وما العزو إلا وسيلة للوصول إلى بيان الحال بعد النظر في الإسناد .

المطلب الثاني : هذا العلم عند الأوائل

لقد مر تدوين الحديث بمراحل عدة ، فبعد أن كان الاعتماد على روايته شفاها والقليل منه يدون أخذ تدوين الحديث ينتشر ويتوسع ويتنوع ، وبعد استقرار التدوين للحديث الشريف بظهور المصنفات الحديثية ولاسيما الكتب الستة التي سميت (بالأصول) اتجه العلماء إلى خدمة هذه المصنفات شرحا واختصارا ، وبيان غريب الحديث وناسخه ومنسوخه ، واستخراج الأحكام منه ، والبحث في الرجال من رواة هذه الكتب وتعريفهم جرحا وتعديلا ، ونقد روايات هذه الكتب أو بعضها أو الدفاع عما انتقد منها ، ومما ظهر كتب تخريج الحديث التي تنوعت في أساليبها ومنهجيتها .

لكن السمة الرئيسة لكتب المقدمين في التخريج أنها كانت في الجوانب التطبيقية العملية لهذا العلم فقط ، أما الجوانب النظرية والقواعد والأصول في هذا الفن فلم يكتبوا فيها بشكل مستقل وإنما كانت متضمنة في كتب الحديث الأخرى ، فكانت صنعة هذا الفن لديهم معروفة ، لا تحتاج إلى بيان خطواتها أو توضيح مراحلها .

ويمكن أن تعد الكتب التي تهتم بنقد الأحاديث المشتهرة بين الناس من النوع القريب لهذا الفن ، حيث تجمع الأحاديث التي يكثر تداولها بين الناس وأغلبها من الضعيف والموضوع ثم يبين حكم هذه الأحاديث من حيث القبول والرد ، ومن هذا النوع نجد كشف الخفاء ومزيل الألباس لإسماعيل بن محمّد العجلوني [٩]، والمنار المنيف لابن القيم [١٠]، وغيرها.

لكن ما يدخل في صلب هذا الفن نوعان من التصانيف هي :

النوع الأول : كتب الزوائد ؛ وهي التي اهتمت بنقد الأحاديث المروية في بعض المصنفات الحديثية مما لم يخرجه أصحاب الكتب الستة أو غيرهم ، أي هي أحاديث زائدة عن روايات الكتب الستة ولذلك سميت بـ(الزوائد) ، ولكون الكتب الستة عند أهل الحديث هي (الأصول) فقد اعتنوا بالأحاديث التي رويت في بعض المصنفات الحديثية ولم يروها أصحاب الكتب الستة (الأصول) ، ومما يمثل له لهذا النوع :

١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي[١١]، وهو تخريج لأحاديث (مسند الإمام أحمد ، ومسند البزار ، ومسند أبي يعلى ، ومعاجم الطبراني الثلاثة) .

٢. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني[١٢]، وهو تخريج لأحاديث ثمانية كتب وهي (مسند أبو داود الطيالسي ، مسند الحميدي ، مسند ابن أبي عمر ، مسند مسدد ، مسند أحمد بن منيع ، مسند أبو بكر بن أبي شيبة ، مسند عبد بن حميد ، مسند الحارث ، ثم أضاف ما فات شيخه الهيثمي من مسند أبي يعلى، كما أنه أضاف إلى ذلك قدر ما يبلغ النصف من مسند إسحاق بن راهوية ، وبذلك أصبحت عشرة مسانيد .

٣. مصباح الزجاجة بزوائد ابن ماجة للبوصيري[١٣]، وهو تخريج لأحاديث سنن ابن ماجة .

٤. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ، للهيثمي[١٤]، وهو تخريج لأحاديث مسند البزار .

٥. موارد الظمآن في زوائد ابن حبان ، للهيثمي[١٥]، وهو تخريج لأحاديث صحيح ابن حبان الزائدة على الصحيحين .

فقد عمد أصحاب هذه الكتب إلى بعض المصنفات الحديثية واستعرضوا الأحاديث الواردة فيها، فما كان موجودا في الكتب الستة أو أحدها تركوه ، وأما الحديث الذي لم يروه أحد من الكتب الستة فيذكرونه في كتابهم هذا وينقدونه ببيان حاله من القوة والضعف ، وقد يتوسعون في النقد ببيان المتابعات والشواهد أو إيراد جميع العلل أو يختصرون النقد بذكرهم للحكم مجملا دون تفسير ولاسيما عند الحكم بصحة الحديث كقولهم (الحديث صحيح) أو (صحيح الإسناد) أو (رجاله ثقات) ونحو ذلك .

النوع الثاني : و هي كتب لتخريج أحاديث وردت في كتب معينة ، تلك الأحاديث التي استشهد بها بعض الفقهاء في كتبهم فرأى أهل الحديث أنها بحاجة إلى دراسة ونقد ، ونذكر من تلك الكتب[١٦]:

١. البدر المنير تخريج أحاديث الشرح الكبير ، تأليف عمر بن علي بن الملقن الأنصاري (ت ٨٠٤هـ)[١٧].

٢. تلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، تأليف ابن حجر العسقلاني[١٨].

٣. تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ، للحافظ ابن كثير[١٩].

٤. نصب الراية لأحاديث الهداية ، للزيلعي[٢٠].

٥. الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، الحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني[٢١].

فأصحاب هذا النوع من كتب التخريج يستعرضون جميع الأحاديث الواردة في كتب الفقه هذه ثم بعد أن يبينوا من رواها من أصحاب المصنفات الحديثية فإنهم ينتقدون هذه الأحاديث ببيان حكمها من

حيث القبول والرد ، وغالبا ما يكون نقدهم ببيان أسباب التصحيح أو التضعيف ، ونقدهم هذا يتعلق بالمتن والسند معا ، وقد يتوسعون ببيان علل تلك الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء لترجيح رأيهم في المسائل الفقهية المذكورة .

وبهذين النوعين كانت البداية لهذا الفن ، وكما قدمنا فإن الملاحظ على هذه الكتب أنها كتب تطبيقية في التخريج ، وليس فيها كتب نظرية تشرح أصول وقواعد هذا التخريج أو الطرق والأساليب التي سلكوها في هذا الفن .

المطلب الثالث : في العصر الحديث

وفي عصرنا الحديث مع النهضة العلمية وثورة الطباعة ، كان التوجه لدى الكثير من الباحثين في تحقيق المخطوطات التي ألفها العلماء الأوائل ، فظهرت الحاجة إلى بيان أصول التحقيق بشكل عام ثم أصول تخريج الأحاديث بشكل خاص ، ثم أدرج هذا الموضوع (أصول تخريج الحديث) ضمن مفردات أصول علم الحديث ، فهو يدرس بشكل مختصر ضمن مادة علم الحديث حينا ، وحينا يدرس بشكل مفصل في مادة مستقلة بحسب تخصص الدارسين وتوجه الدراسة .

و ألفت الكتب في تأصيل هذا الفن وطبعت الرسائل والمحاضرات حتى أصبحت منتشرة في الأسواق ومكتبات الجامعات ، ويمكننا أن نعدد من أشهر هذه الكتب[٢٢] :

١. أصول التخريج ودراسة الأسانيد ، د. محمود الطحان [٢٣].
٢. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح و التعديل ، د. بكر بن عبد الله أبو زيد النجدي [٢٤].
٣. تخريج الحديث ، د. همام سعيد عبد الرحيم [٢٥].
٤. تخريج الحديث النبوي ، د. عبد الغني أحمد جبر مزهر التميمي [٢٦].
٥. تخريج الحديث ونقده – تأصيل وتطبيق - ، د. عداب محمود الحمش [٢٧].
٦. حصول التفريج بأصول التخريج ، أحمد بن محمّد الغماري الحسني [٢٨].
٧. طرق تخريج حديث رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله ، عبد لمهدى بن عبد القادر [٢٩].
٨. علم تخريج الأحاديث ، محمّد محمود بكار [٣٠].
٩. كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيّد الأنام ، عبد الموجود محمّد عبد اللطيف [٣١].
١٠. كيف ندرس علم تخريج الحديث الشريف ، د. حمزة عبد الله المليباري ، د. سلطان سند العكايلة [٣٢].
١١. المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها ، أبو بكر عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم عابد [٣٣].
١٢. مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه ، محمّد عثمان الخشت [٣٤].

١٣. منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها (ويليه : دراسة في تخريج الأحاديث) ، د. وليد حسن العاني [٣٥].

١٤. المنهج الصحيح في الحكم على الحديث النبوي الشريف ، عادل مرشد [٣٦].

هذه بعض ما استطعت الوقوف عليه من الكتب المهتمة بهذا الفن في عصرنا الحاضر ، وتتفاوت هذه الكتب من حيث الاختصار أو التوسط أو الإسهاب الكبير ، بين الاقتصار على القواعد والأصول أو إتباعها بالأمثلة والتطبيق .

ومن خلال عملي المتواضع في التخريج وجدت بونا شاسعا بين معرفة الأصول والقواعد وبين التطبيق ، فمهما كان الباحث يمتلك من المعرفة الكبيرة بالقواعد والأصول فتجده عند التطبيق كأنه يقدم على أمر جديد ، ونراه يفتقر إلى جانب ملكته من القواعد والأصول يفتقر إلى التجربة ، وعليه فقد وجدت أن هذا العلم لا يستغني عن الأمثلة التطبيقية العملية التي توضح بالشرح كل خطوة من خطوات التخريج ، وبدون هذه الأمثلة التطبيقية يبقى العلم حبيس الكتب بعيدا عن الساحة العملية .

المطلب الرابع : علم الحديث والحاسوب

لقد شهد العالم في العصر الحديث قفزة بل قفزات علمية في مجال التكنولوجيا عموما وفي تكنولوجيا المعلومات بشكل خاص ، وكانت ثورة المعلوماتية وصناعة الحاسوب الذي دخل جميع مجالات الحياة ، ولقد انتفع العلماء المسلمون في العصر الحديث من هذه القفزة العلمية في مجال الحاسوب ، حيث دخل هذا الميدان بعض المسلمين ممن وظفوا هذه التقنيات لخدمة الإسلام وعلومه ، وتخصص بعض العلماء في برمجة وإعداد برامج المكتبات العلمية لشتى العلوم الإسلامية ، وقد كان علم الحديث من أول هذه العلوم التي دخلت هذا الميدان من خلال العديد من البرامج ، وتعددت الشركات – التجارية والخيرية - للتنافس في إنتاج البرامج المتعلقة بعلم الحديث ، ويمكننا أن نعدد أشهر هذه البرامج :

١. موسوعة الحديث الشريف (الكتب التسعة) [٣٧].
٢. الموسوعة الذهبية [٣٨].
٣. المكتبة الألفية للسنة النبوية [٣٩].
٤. مكتبة الأجزاء الحديثية [٤٠].
٥. موسوعة رواة الحديث [٤١].
٦. المكتبة الشاملة [٤٢].

ولكل من هذه البرامج ميزاتها وسلبياتها ، فمنها ما ركز على الكم على حساب النوع مثل (الموسوعة الذهبية ، المكتبة الألفية ، مكتبة الأجزاء الحديثية) حيث ضمت كل من هذه البرامج الكثير من الكتب لكنها احتوت الكثير من الأخطاء الإملائية ، وينقصها خدمات كثيرة كالروابط بين الأحاديث أو

الروابط للرواة ، أو عدم مطابقة ترقيم الصفحات فيها لترقيم المطبوع وإنما اعتمدت الترقيم الإلكتروني وبحسب الترقيم الموجود في المواقع الإلكترونية .

ومن هذه البرامج ما اقتصرت على مجموعة قليلة من الكتب – قياسا على ما تقدم من البرامج – لكنها كانت خدمتها متميزة للأحاديث والروايات ، والروابط بين المرويات والرواة ، وليس هذا مجال التفصيل لذلك وإنما يحتاج إلى بحث مستقل .

هذا فضلا عن عشرات المواقع الإسلامية التي خصصت روابط لتحميل كتاب أو أكثر منها ، أو البحث في تلك الكتب داخل هذه المواقع ، وبإمكان أي باحث الدخول على الشبكة العنكبوتية (الأنترنيت) واستخدام مواقع البحث[٤٣] ليعثر على مواقع عدة تحتوي على (المكتبة الإسلامية) في جملة من ألوان العلوم الإسلامية .

وإذا تمكن الباحث من إجادة استخدام هذه الأنظمة والبرامج فيستطيع الاعتماد عليها في تخريج الحديث الشريف وهو موضوع بحثنا هذا ، وسنبين لاحقا إن شاء الله بعض الخطوات الواجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف .

المبحث الثاني
ضوابط وأصول تخريج الحديث

كما قدمنا فإن تخريج الحديث علم له ضوابطه وأصوله ولابد من اتباعها عند التطبيق حتى تكون نتائج العمل الصحيحة ، وفي المقابل فإن الاعتماد على الحاسوب في هذا العلم بحاجة إلى بعض القواعد والأسس التي لابد من مراعاتها حتى تؤتي ثمارها ، وسنحاول إن شاء الله في هذا المبحث أن نفصل ما يجب مراعاته في كلا الأمرين قبل البدء بعملية التطبيق .

المطلب الأول : أنواع التخريج

قد يعتقد البعض أن تخريج الحديث هو نوع واحد فقط ألا وهو أن تذكر في الهامش مكان وروده ، وهذا جهل يعذر منه العوام لا أصحاب التخصص وطلاب الشريعة ، ونحن نبين هنا أهم أنواع التخريج وأيها المعني بعلم التخريج المتخصص :

النوع الأول : وهو (عزو الحديث) وهذا الذي عنيناه قبل قليل ، حيث يوثق مكان ورود الحديث من أحد المصنفات الحديثية المعتمدة ، وهذا النوع لابد منه عند رواية أي حديث في البحوث العامة فهو نوع من أنواع التوثيق العلمي المطلوب في أي بحث ، لكن يجب أن لا يكون هو الغاية في البحوث المتخصصة بعلم الحديث أو الاستشهاد بالحديث لاستنباط حكم معين ، إذ لابد أن تعرف صحة الحديث من سقمه حتى يعتمد بعد ذلك لاستنباط الأحكام والفوائد منه ، وربما يمكننا أن نستثني هنا الصحيحين إذ أن أحاديثهما مقطوع

بصحتها وعليه فيكتفى بالعزو إليهما .

ورغم أن هذا النوع هو أسهل الأنواع الأخرى إلا أنه يعد الخطوة الأولى لبقية الأنواع ، ولابد فيه من قواعد يجب اتباعها منها :

١. معرفة أمهات الكتب والمصنفات الحديثية المعتمدة .
٢. معرفة منهج كل من هذه الكتب لتسهيل عملية البحث ، فالسنن أحاديثها مرتبة بحسب الأبواب الفقهية ، أما المسانيد فهي مرتبة بحسب رواتها من الصحابة بغض النظر عن موضوع الحديث وهكذا .
٣. التفريق في طريقة التوثيق بين أحاديث هذه المصنفات ، فمثلا يكتفى بذكر الجزء والصفحة أو رقم الحديث عند العزو للمسانيد والمعاجم ، لكن عند العزو للسنن فلابد من ذكر الكتاب الفقهي واسم الباب .
٤. التمييز بين ما أخرجه أصحاب هذه الكتب وبين ما زيد فيها من رواية تلامذتهم ، كزيادات عبد الله بن الإمام أحمد على مسند أبيه .

وبالرغم من أن هذا النوع من التخريج هو أيسر الطرق إلا أننا نجد في بعض البحوث والكتب أخطاء عند تخريجهم للأحاديث بناء على هذه الطريقة نذكر من تلك الأخطاء :

أ- عزوهم الحديث إلى أحد المصنفات دون توثيق ، فمثلا يكتفون بقولهم (أخرجه البخاري) من غير ذكرهم لا لرقم الحديث ولا اسم الكتاب والباب .

ب- عزوهم الحديث إلى أحد كتب المتأخرين كالأذكار أو رياض الصالحين ، وربما يتم عزو الحديث إلى كتب المعاصرين مثلا (فقه السنة لسيد سابق) أو (كيفية صلاة النبي ﷺ للألباني) أو (الفقه على المذاهب الأربعة للزحيلي).

ت- الخلط عند العزو بين الأصل وبين شرحه أو حواشيه ، مثلا الحديث يكون عند البخاري ويقول في التخريج (فتح الباري) أو العكس .

ث- عدم الدقة في النقل ، والأمثلة في هذا كثيرة لا تحصر ، كالعزو إلى كتاب آخر ، أو النسبة إلى حديث يختلف ، أو التصحيف في الحديث ونحو هذا .

النوع الثاني : نقل الحكم على الحديث ، وهذا لا يختلف عن النوع السابق إلا من حيث الاعتناء بنقل أقوال بعض العلماء والنقاد في حكم الحديث المعني ، ويعتمد في هذا النوع ما تقدم في النوع السابق من القواعد ويضاف إليه :

١. التمييز بين حكم النقاد على سند الحديث والحكم على متنه ، فقد يصححون متنا إلا أن السند الذي ينقله الباحث فيه ضعف ، أو يحكمون على سند حديث بالضعف ولكن للمتن ما يعضده من متابعات وشواهد ، وقد يكون الحديث المعني عند الباحث يختلف سندا عن المحكوم عليه .

٢. التثبت في اعتماد أهل المعرفة في النقد والحكم ، وعدم التساهل في نقل أقوال المتأخرين ممن لم تثبت أهليتهم للنقد والحكم على الأحاديث .

ومن الأخطاء التي يمكن رصدها على من يعتمد هذا النوع من التخريج ما يأتي :

أ- الانتقائية في نقل النقاد ، أي ينقل عن أحدهم ما يناسب هواه في نقد حديث ما ويتجاهله وينتقل إلى رأي ناقد آخر إذا كان رأيه يخالف هواه .

ب- الخلط بين قول النقاد وقول المحققين المعاصرين الذين سطروا رأيهم في هوامش الكتب .

ت- سوء الفهم لأقوال النقاد ، فمن ذلك قولهم (أخرجه البخاري) عند نقلهم لقول الذهبي تلخيصا لمستدرك الحاكم (الحديث على شرط البخاري) .

ث- عدم الدقة في النقل ، مثلا أن يتم اجتزاء الكلام المنقول .

النوع الثالث : نقد الحديث والحكم عليه ، وهذا النوع هو غاية علم التخريج والمعني بدراسة أهل الاختصاص ، وتتحقق فيه خلاصة دراسة علوم الحديث بكافة أنواعه ، ولابد في هذا النوع من اتباع قواعد مهمة وأصول معتمدة للوصول إلى نتائج جيدة ، وسنبين بشيء من التفصيل ما نراه من منهجية في المطلب الآتي ، لكننا هنا نذكر بعض ما يجب اعتماده من أمور عامة ومنها :

١. اعتماد القواعد المذكورة في النوعين السابقين .

٢. التسلح بعلوم الحديث المختلفة من مصطلحه إلى جرحه وتعديله وانتهاء بعلله[٤٤] .

٣. التحلي بالصبر والأمانة العلمية وتحري الدقة في البحث والتجرد وسائر أخلاق الباحث العلمي .

٤. الاستعانة بالنية الخالصة لخدمة سنة النبي ﷺ لتحصيل الأجر وتخطي الصعاب .

٥. الالتزام بمنهجية محددة في عملية التخريج ثم النقد ، وهذا ما سنبينه في المطلب الآتي .

ولا يختلف هذا النوع عن سابقيه من وقوع بعض الأخطاء عند العمل عليه ، ومن أجل تلافي الوقوع في تلك الأخطاء نذكر منها :

أ- عدم استقراء جميع طرق الحديث ، وكما قال علي بن المديني (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[٤٥] ، فقد يكون في أحد تلك الطرق تصريح بالتحديث من مدلس ، أو متابعة ، أو توضيح لاسم أحد الرواة ، ونحو ذلك .

ب- التوهم في أحد الرواة فيعتمد في بيان مرتبته على راو آخر يشبهه في الاسم أو الكنية .

المطلب الثاني : منهجية تخريج الحديث

لا تكاد تختلف المهجية بين أغلب كتب تخريج الحديث إلا في بعض التفاصيل الصغيرة أو الاختلاف في تفسير معنى من قواعد الحديث عامة ، ونحن قد اعتمدنا في بحثنا هذا (النموذج التطبيقي) في مراحله على المنهجية المبينة أدناه :

١. جمع الروايات المتعلقة بموضوع البحث (صيام شوال) باعتماد أسلوب البحث اللفظي لكلمة من ألفاظ الحديث أو البحث الموضوعي (صيام شوال) ثم جمع الطرق المختلفة لهذه الأحاديث.

٢. النظر في هذه الطرق والروايات لتحديد موضع إلتقائها ، أي تحديد الراوي الذي تفرقت عنه روايات التلاميذ ، وهذا ما يسمى بتحديد (مدار الحديث) .

٣. لم نتوسع في تراجم الرجال مالم نحتج إلى ذلك ، وإنما اكتفينا في الأغلب على ترجمة ابن حجر في التقريب[٤٦] الذي يمثل خلاصة ترجمته لرواة الكتب الستة ، مقرونة بترجمة الذهبي في الكاشف[٤٧].

٤. اقتصرنا في الترجمة للرواة على ما يهم منها فيما له الأثر في نقد الحديث وأهمها مرتبته .

٥. في حال وصف الرواة بوصف التدليس[٤٨] فإننا نتابع هذا الوصف في الكتب المهتمة بذلك[٤٩] إن كان لهذا الوصف تأثير في النقد ، وذلك بقبول ما صرح فيه بالتحديث فقط دون العنعنة[٥٠].

٦. إذا وصف أحد الرواة بالاختلاط[٥١] فلابد من التأكد أن الراوي عنه قد روى عنه قبل اختلاطه وإلا فحديثه مظنة الضعف من جهة الضبط ، ويعتمد في هذا كتب المختلطين[٥٢].

٧. لم نقم بالترجمة لجميع الرواة في كل الأسانيد وإنما للرواة من مدار الحديث فقط فما علا ، وما بعد ذلك لا يكون له أثر في نقد الروايات لاسيما الأحاديث التي تكون لها طرق كثيرة ، كما لم نترجم للصحابة للاتفاق على تعديلهم ولا ضرورة من الترجمة المنقبية لهم .

٨. تحققنا من اتصال الأسانيد - زيادة على التصريح بالتحديث - على كتاب تهذيب الكمال[٥٣] ومنه تحققنا كذلك من عين الرواة قبل الترجمة لهم وإن لم نشر لذلك في الهوامش خشية إثقالها .

٩. قمنا بالحكم على كل طريق منفردا ثم الحكم على الحديث بمجموع طرقه ، وفي هذا بيان لطريقة الحكم على الطرق والروايات وتأثير المتابعات على نقد الحديث .

١٠. الحكم على الطرق هو تطبيق لخلاصة فهمنا لنقد الحديث الذي فصلناه في رسالة الدكتوراه [٥٤] وتلخيصه : أن الحديث الصحيح ما لم يقل رواته عن درجة (الثقة) ، أما الحديث الحسن

فهو ما لم يقل رواته عن درجة (الصدوق) ضمن مراتب التعديل الحديثية [٥٥] بعد تحقق بقية الشروط في الصحيح[٥٦] والحسن[٥٧].

المطلب الثالث : وسائل النقد

وكما قدمنا فإنه لابد للناقد – أو من يتصدر لتخريج الحديث – أن يعتمد على جملة من الوسائل حتى يتمكن من إعطاء النتائج الصحيحة في عمله ، ولكي يكون عمله متوافقا مع الأصول والضوابط لهذا العلم التي سبق أن ذكرناها ، ويمكننا أن نجمل هذه الوسائل في موضوعين : أولا (التسلح بالمعارف الخاصة) ، ثانيا (معرفة أسباب خطأ الرواة) ، وسنوجز الحديث عن هذين الموضوعين في هذا المطلب :

أولا : التسلح بالمعارف الخاصة

ونعني بها هنا المعارف الخاصة بنقد الحديث وطرقه ، وهي كثيرة جدا لكن يمكننا أن نعدد بعضا منها وبشكل إجمالي في النقاط الآتية[٥٨] :

١. معرفة كتب الرواية والدراية ومنهجية كل منها ، فالمصنفات الحديثية التي جمعت روايات الحديث متعددة وترتيب الأحاديث فيها يختلف من واحد لآخر ، فالسنن[٥٩] اعتمدت على الأبواب الفقهية في ترتيب الروايات ، في حين أن المسانيد[٦٠] ترتب الروايات بحسب من رواها من الصحابة ، أما المعاجم[٦١] فحروف المعجم (الهجائية) هي الأساس في الترتيب .. وهكذا ، ثم لابد كذلك معرفة شروط الرواية والتصحيح والتضعيف عند أصحاب هذه الكتب لتمييز المتساهل من المتشدد منهم ، ولكل ذلك أثر في الوصول إلى الروايات وجمع طرقها ، ثم اعتمادها أو اعتماد نقد العلماء الذين رووها .

٢. معرفة مراتب الثقات ، فالرواة حين قسموا إلى (ثقاة ومجروحين) فإن الثقات منهم يقسمون إلى مراتب إما بسبب طول الصحبة للشيخ الذي رووا عنه أو بسبب تفاوت قوة الحفظ عندهم ، وقد يكون تفاوت الحفظ هذا مطلقا أو في رواياتهم عن شيخ معين[٦٢] ، ولهذا أثر في الترجيح بين رواياتهم إذا ما اختلفوا .

٣. معرفة بلدان الرواة ، فأين ولد الراوي ونشأ وإلى أين رحل وأين سمع وأين أقام ، كل هذا لابد من معرفته حتى يتمكن الناقد من الوصول إلى معرفة دقيقة بضبط الراوي وإصابته ، فقد يكون الراوي سماعه جيد في بلد دون آخر ، فإذا كان الناقد على دراية بذلك تمكن من تمييز الصحيح من غيره .

٤. تمييز الرواة ومعرفة أسمائهم – ولاسيما المتشابه منها - ، ولابد أن يكون على دراية بأنواع الرواة كالمدلسين مثلا فيعرف من أي طبقة هو من المدلسين وكم يدلس ومتى يدلس ، وكذا المختلطين يعرف متى وأين اختلطوا ومن سمع منهم قبل الاختلاط ومن سمع بعد ذلك ، فلكل ذلك الأثر الكبير في نقد الحديث والحكم عليه تصحيحا أو تضعيفا .

هذا فضلا بقية علوم الحديث كمصطلحه والجرح والتعديل والناسخ والمنسوخ ومختلف الحديث وغيرها من فروع علوم الحديث فهي جميعا مترابطة مع بعضها يخدم بعضها بعضا .

ثانيا : معرفة أسباب خطأ الرواة

والمقصود هنا خطأ الرواة الثقات ، فهؤلاء الرواة وإن حرصوا على التثبت في رواياتهم وضبطها سماعا وأداء إلا أنهم لا يسلمون من الخطأ ، فهم كغيرهم من البشر ليسوا بمعصومين فيطرأ عليهم الخطأ والوهم ، فلابد للناقد أن يكون على دراية بأسباب خطأ هؤلاء الثقات حتى يتجنب ما أخطئوا فيه ، وكذلك حتى يتمكن من الترجيح بين الروايات المختلفة ، وقد ذكرت كتب العلل العديد من تلك الأسباب[٦٣] ، لكننا سنكتفي هنا بذكر أشهر الأسباب التي تؤدي إلى خطأ الرواة :

١. الوهم الملازم للطبيعة البشرية ، وكما يقول الإمام مسلم (فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا – وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل – إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله)[٦٤] ، وليس المقصود هنا التشكيك بكل الرواة ورواياتهم بل على الناقد أن يكون على دراية بأوهام أولئك الثقات ، وكتب العلل حافلة برصد تلك الأخطاء ، ومن يطالعها يجدها بالنسبة إلى آلاف الروايات التي ضبطوها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة ، المهم على الناقد أن يكون على دراية بهذه الأوهام حتى يميزها عن بقية الروايات الصحيحة لهؤلاء الثقات .

٢. الظروف الطارئة[٦٥] : ويمكن أن نقسم هذه الظروف على ثلاثة أقسام (أ) الاختلاط وهو ذهاب الحفظ ، (ب) ذهاب البصر الذي كان يعتمد عليه الثقة في المذاكرة أو الرواية من كتبه ، (ج) تلف الكتب التي كان يروي منها أو يذاكر فيها حفظه ، فإن معرفة ذلك يجعل الناقد على دراية متى أخطأ هذا الراوي .

٣. عدم الضبط إما عند السماع أو عند الأداء[٦٦] ، فالثقة المتقن قد يخفق في إتقانه هذا أحيانا ، إما في سن معينة أو في بلد معين ، أو عند شيخ معين ، وقد فصلت كتب الحديث كل ذلك ، وعليه لابد للناقد أن يقف على هذا حتى لا يخلط بين روايات كل الراوي الثقة فيعاملها معاملة واحدة .

٤. الرواية بالمعنى فهي وإن كانت جائزة عند جمهور العلماء إلا أنه لابد فيها أن يحافظ الراوي على المعنى ولا يغيير فيه[٦٧] ، فإن روى الراوي حديثا بمعناه فلم يضبطه كانت الرواية فيها خطأ[٦٨] ، والناقد إذا عرف هذه الروايات تجنبها ولم يحكم عليها بظاهرها .

٥. التشاغل عن الحديث[٦٩] ، فضبط الروايات لابد له من المذاكرة ، فإن شغل الراوي عن هذه المذاكرة شيء كان سببا في سوء ضبطه وقد يقع الخطأ منه وإن كان ثقة في نفسه وضابطا متقنا قبل ذلك ، ووجدنا علماء الحديث يذكرون من أنواع التشاغل (التشاغل بالقضاء) أو (التشاغل بعلوم أخرى كالفقه) أو (التشاغل بالعبادة) والمعني بالأخير هذا هم الزهاد .

فهذه بعض الأسباب التي تؤدي إلى الخطأ ، ومعرفتها تمكن الناقد من الوصول إلى نقد صحيح ، وإغفال هذا الأمر يؤدي به إلى الحكم على ظاهر الرواية وأن رواتها ثقات دون تمييز بين ما ضبطه هذا الثقة وبين ما أخطأ فيه ، ومن هنا نجد أهمية هذه المعرفة كأحد الوسائل التي لابد من توفرها وصولا إلى نقد صحيح وحكم متين .

المطلب الرابع : كيفية استخدام الحاسوب وبرامجه

ذكرنا في المبحث الأول أشهر برامج الكومبيوتر المختصة بالحديث الشريف ، ونحن نذكر هنا أهم الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق تخريج الحديث تخريجا نقديا موافقا لأصول التخريج العلمية ، وما سنذكره نابع من تجربتنا الشخصية ومتوافقة بدرجة كبيرة مع الموضوع التطبيقي (صيام شوال) ، ولاشك أن ذلك كله يقبل الزيادة والتعديل ، ومن أهم ما نرى أن يراعى في هذا المجال :

١. معرفة كل من هذه البرامج معرفة دقيقة من حيث تفاصيل المحتويات لكل برنامج ونوافذه وقابلية البحث فيه .
٢. معرفة العيوب في كل من هذه البرامج للتمكن من تلافيها وتجاوز تأثيرها على نتائج البحث .
٣. استخدام أكثر من نوع للبحث ، مثلا اعتماد البحث الموضوعي في برنامج (موسوعة الحديث الكتب التسعة) وذلك بالدخول إلى : (بحث) ثم (موضوع فقهي) ثم (العبادات) ثم (الصيام) ثم (صيام التطوع) ثم (صيام ستة أيام من شوال) .
٤. في البحث اللفظي نحاول البحث عن أكثر من لفظة من ألفاظ الحديث ، مثلا في موضوعنا التطبيقي هنا (أحاديث صيام شوال) قمنا بالبحث عن : لفظة (شوال) ولفظة (ستة) و(ستا) و(ست) ، ورغم أن النتائج كثيرة لكن بعد استعراض جميع النتائج واستبعاد ما ليس في الموضوع سيخلص لنا أحاديث موضوعنا ، وبهذه الطريقة يمكننا أن نتجاوز الأخطاء الإملائية الموجودة في بعض البرامج كبرنامج (المكتبة الألفية) مثلا .
٥. الاستفادة من خاصية النسخ الموجودة في هذه البرامج لنقل المادة العلمية ولصقها في مستند (وورد Word) تجهيزا لعملية التنسيق فيما بعد .
٦. توثيق الطبعة للكتاب الذي ينقل عنه أي نص من خلال ما اعتمدته هذه البرامج من طبعات ، ونجد ذكر الطبعة وتاريخها ومكانها تحت عنوان (بطاقة) عند تحديد أي كتاب مفتوح .

المبحث الثالث
النموذج التطبيقي (صيام شوال)

توطئة :

في كل عام يزورنا شهر رمضان ثم ما يلبث أن ينقضى ، وهو ضيف كريم خفيف الظل ، نسأل الله تعالى عقبه أن يتقبل منا ما قدّمنا فيه من صيام وقيام وعمل صالح ، وأن يبلغنا رمضان القادم ونحن ثبات على الدين ، والأمة الإسلامية بخير وعز وازدهار .

ومن ثم يجد المسلم نفسه بعد أن كان مقيدا على طول هذا الشهر بالصيام عن الطعام وباقي شهواته ، يتحلل من هذا الفرض ، بعد أن تعلم دروسا شتى يداوم عليها في سلوكياته وتعاملاته الحياتية بقية أيامه.

ولكن ...قد يكون المسلم تفلت منه شيء أثناء صيامه في هذا الشهر أو أحدث ما يعكر صفاء هذه العبادة ، فكان لابد من جابر لذلك كله ، والصيام حاله كباقي العبادات – من صلاة وزكاة وحج – فإن الفرض يتبعه تطوع (النافلة) ، فما هو التطوع الذي يتبع صيام رمضان ؟ . إنه صيام ستة أيام من شوال ، نافلة من جنس الفريضة (الصيام) تجبر ما لحق بالعبادة الأصل من خلل .

وفي هذا المبحث الموجز نستعرض ما ورد عن الحبيب المصطفى ﷺ في صيام ستة من شوال باعتماد الكتب التسعة الحديثية[٧٠] فنأخذ الفوائد منها ، ونقوم بدراسة أسانيدها لنصل إلى حكمها النقدي ببيان الصحة والضعف ضمن الموازين المعتمدة في أصول الحديث النبوي الشريف .

المطلب الأول : الروايات

بعد رحلة في بطون كتب السنة المحددة في منهجية بحثنا هذا وبمساعدة جهاز الحاسوب في عملية البحث تحصلت لنا الروايات المذكورة في أدناه[٧١] :

❖ أخرج الإمام أحمد في مسنده روايات عدة منها :

- قال : حدثنا الحكم بن نافع ، حدثنا ابن عياش ، عن يحيى بن الحارث الذماري ، عن أبي أسماء الرحبي ، عن ثوبان ، عن النبي ﷺ قال : من صام رمضان فشهر بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بعد الفطر فذلك تمام صيام السنة[٧٢].
- وقال : حدثنا ابن نمير ، حدثنا سعد بن سعيد الأنصاري - أخو يحيى بن سعيد- ، أخبرني عمر بن ثابت – رجل من بني الحارث - ، أخبرني أبو أيوب الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذاك صيام الدهر[٧٣] .

- وقال : حدثنا أبو معاوية ، حدثنا سعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت ، عن أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذلك صيام الدهر[٧٤] .
- وقال : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة قال: سمعت ورقاء يحدث : عن سعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت ، عن أبي أيوب ، أن رسول الله ﷺ قال: من صام رمضان وستا من شوال فقد صام الدهر[٧٥] .
- وقال : حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثنا سعيد يعني ابن أبي أيوب ، حدثني عمرو بن جابر الحضرمي قال : سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صام رمضان وستا من شوال فكأنما صام السنة كلها[٧٦].
- وقال : حدثنا الحسن ، أخبرنا ابن لهيعة ، حدثنا عمرو بن جابر الحضرمي قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكر معناه[٧٧].
- وقال : حدثنا أبو عبد الرحمن ، حدثنا سعيد ، حدثني عمرو بن جابر الحضرمي قال : سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صام رمضان وستا من شوال فكأنما صام السنة كلها[٧٨].
- وقال : حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب ، عن عمرو بن جابر الحضرمي ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : من صام رمضان وستة أيام من شوال فكأنما صام السنة كلها[٧٩].

❖ وأخرج الإمام مسلم في صحيحه [٨٠] :

- قال : حدثنا يحيى بن أيوب – وقتيبة بن سعيد – وعلي بن حجر جميعا : عن إسماعيل ، قال ابن أيوب : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، أخبرني سعد بن سعيد بن قيس ، عن عمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي ، عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ أنه حدثه : أن رسول الله ﷺ قال : من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر .
- وقال : وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا سعد بن سعيد – أخو يحيى بن سعيد - ، أخبرنا عمر بن ثابت ، أخبرنا أبو أيوب الأنصاري ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول مثله .
- وقال : وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن المبارك ، عن سعد بن سعيد قال : سمعت عمر بن ثابت قال : سمعت أبا أيوب ﷺ يقول : قال رسول الله ﷺ : بمثله .

❖ وأخرج الترمذي في جامعه [٨١] :

- قال : حدثنا أحمد بن منيع ، : حدثنا أبو معاوية ، حدثنا سعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت ، عن أبي أيوب قال : قال النبي ﷺ : من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذلك صيام الدهر .وقال عنه : (حسن صحيح).
- وقال : وقد روى عبد العزيز بن محمد ، عن صفوان بن سليم – وسعد بن سعيد هذا الحديث ، عن عمر بن ثابت ، عن أبي أيوب عن النبي ﷺ .
- وقال : وروى شعبة ، عن ورقاء بن عمر ، عن سعد بن سعيد هذا الحديث.

❖ وأخرج أبو داود في سننه [٨٢] :

- قال : حدثنا النفيلي ، حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن صفوان بن سليم – وسعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت الأنصاري ، عن أبي أيوب صاحب رسول الله ﷺ ، عن النبي ﷺ قال : من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر .

❖ وأخرج ابن ماجة في سننه [٨٣] :

- قال : حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا بقية ، حدثنا صدقة بن خالد ، حدثنا يحيى بن الحارث الذماري قال : سمعت أبا أسماء الرحبي ، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ ، عن رسول الله ﷺ قال : من صام ستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ .
- وقال : حدثنا علي بن محمد ، حدثنا عبد الله بن نمير ، عن سعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت ، عن أبي أيوب قال : قال رسول الله ﷺ : من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال كان كصوم الدهر .

❖ وأخرج الدارمي في سننه [٨٤] :

- قال : حدثنا يحيى بن حسان ، حدثنا يحيى بن حمزة ، حدثنا يحيى بن الحارث الذماري ، عن أبي أسماء الرحبي ، عن ثوبان ، أن رسول الله ﷺ قال : صيام شهر بعشرة أشهر ، وستة أيام بعدهن بشهرين فذلك تمام سنة . يعني شهر رمضان وستة أيام بعده .
- وقال : حدثنا نعيم بن حماد ، حدثنا عبد العزيز بن محمد ، حدثنا صفوان – وسعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت ، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال : من صام رمضان ثم أتبعه ستة من شوال فذلك صام الدهر .

المطلب الثاني : المتون وما يستفاد منها

الناظر إلى متون الأحاديث في الروايات السابقة يجد اختلافا يسيرا في بعض ألفاظ الحديث الوارد عن ذات الصحابي ، لكنها اختلافات سطحية غير جوهرية فهي لا تؤثر في المعنى أو تخل به ، نحو (ستا) و (ستة) ، أو (أيام من شوال) و (من شوال) ، أو (فذاك) و (فذلك) ، وجميعها تعود إلى رواية الحديث بالمعنى ، وعليه يمكننا أن نستخلص مما تقدم أن متون الأحاديث هي :

الحديث الأول : روى ثوبان ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال : (من صام ستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ [٨٥]) .

الحديث الثاني : وعن أبي أيوب الأنصاري ﷺ عن النبي ﷺ قال(من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر).

الحديث الثالث : وعن جابر بن عبد الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول :(من صام رمضان وستا من شوال فكأنما صام السنة كلها) .

فوائد من الأحاديث

المتأمل لهذه الأحاديث الثلاثة لا يجد فيها طلبا مباشرا من رسول الله ﷺ - بأي صيغة من صيغ الأمر – على صيام هذه الأيام ، ولم يبين ما فيها من فضل – كالتكفير عن الذنوب ونحو ذلك – كما هو الحال في حثه على صيام يوم عرفة أو عاشوراء ، لكنه بين أن هذه الستة إذا جمعت مع رمضان – النافلة مع الفريضة – تكون بمثابة صيام السنة ، فشهر وستة أيام يعادل صيام سنة كاملة .

وفي حديث ثوبان ﷺ - الحديث الأول – إشارة لتفسير هذه المعادلة وذلك حين ذكر قوله تعالى { من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها } ، أي أن رمضان يساوي عشرة أشهر ، وستة من شوال تساوي ستون يوما (أي شهران) ، فيكون المجموع (اثنا عشر شهرا) .

وقد يقول قائل : إن حديث ثوبان وحديث جابر ﷺ عنهما جاء فيهما أن ذلك يعادل صيام سنة ، أما حديث أبي أيوب الأنصاري ﷺ فقد جاء فيقرر أن ذلك يعادل صيام الدهر ، فأي المعنيين هو الصواب ؟

فنقول : أنه لا تعارض بين الحديثين ، والتوفيق بينهما لا يحتاج إلى مزيد تأمل ، فمن صام رمضان وستا من شوال كان كصيام السنة ، فمن داوم على هذا الفعل كل عام كان كمن صام السنين كلها أي الدهر كله والله أعلم .

المطلب الثالث : نقد طرق الحديث [٨٦]

- **الحديث الأول** : تفرد بروايته عن ثوبان ﷺ (عمرو بن مرثد الرحبي [٨٧] - وهو ثقة) ، ورواه عنه (يحي بن الحارث الذماري [٨٨] - وهو ثقة . وعن يحي هذا رواه :

١. صدقة بن خالد [٨٩] - وهو ثقة .. رواه عنه (بقية بن الوليد [٩٠] - الموصوف بأنه صدوق كثير التدليس) لكن بقية صرح في روايته هنا بالتحديث عن صدقة ، لذا فتنتفي شبهة التدليس هنا ، لكنه تفرد في روايته بذكر الآية التي تفسر الحديث وقد يكون ذكر الآية مدرجا [٩١] منه أو من أحد الرواة . وروايته عند ابن ماجه برقم (١٧١٥) .

٢. إسماعيل بن عياش [٩٢] - وهو صدوق في روايته عن أهل بلده (الشام) مخلط في غيرهم ، وقد روى هنا عن يحي الذماري وهو من أهل بلده الشام ، فلا تخليط إذا ، وروايته عند الإمام أحمد في مسنده ٥ / ٢٨٠ .

٣. يحي بن حمزة بن واقد الحضرمي [٩٣] - وهو ثقة ، وصف بأنه رمي بالقدر ، وهذا الوصف لا يقدح في الحديث لأنه ليس مما يؤيد بدعته ، إلا أن في روايته إدراج وهو (يعني شهر رمضان وستة أيام بعده) وهذا تفسير لما ورد في الحديث إلا أنه لم يفصله عن المتن . وروايته هذه عند الدارمي برقم (١٧٥٥) .

والخلاصة هنا أن هذا الحديث قد رواه : يحي بن حمزة (الثقة) وتابعه صدقة (الثقة) وإسماعيل (الصدوق) ، جميعهم عن يحي بن الحارث (الثقة) ، عن عمرو بن مرثد (الثقة) ، عن ثوبان ﷺ مرفوعا .

فالحديث رواه ثقة عن ثقة ، وقد تحققنا من اتصال السند وبقية الشروط ، فهو صحيح إن شاء الله تعالى.

- **الحديث الثاني** : تفرد بروايته عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ[٩٤] : (عمر بن ثابت [٩٥] - وهو ثقة) وعنه روي من طريقين :

الطريق الأول : رواه (عبد العزيز بن محمد بن عبيد [٩٦] - وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ) عن (صفوان بن سليم [٩٧] - وهو ثقة رمي بالقدر) عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب ، وقد رواه عن عبد العزيز بن محمد كل من :

١. عبد الله بن علي بن نفيل [٩٨] - وهو ثقة حافظ . وروايته عند أبي داود (٢٤٣٣) .
٢. نعيم بن حماد بن معاوية [٩٩] - وهو صدوق يخطئ كثيرا . وروايته عند الدارمي (١٧٥٤) .
٣. وأخرجه الترمذي معلقا [١٠٠] عن عبد العزيز بن محمد . الترمذي (٧٥٩) .

علما أن رواية عبد العزيز هذه قد قرن فيها صفوان بن سليم مع سعد بن سعيد (الطريق الثاني الآتي) .

نتيجة هذا الطريق : كون نعيم بن حماد (يخطئ كثيرا) فإن ذلك لا يؤثر على السند وذلك لمتابعة عبد الله بن نفيل له (وهو ثقة حافظ) ، أما وصف (صفوان بن سليم) بأنه رمي بالقدر ، فلا يؤثر كذلك- كما سبق وقلناه في الحديث الأول- وهو ثقة ، لكن العلة في شيخهما وهو عبد العزيز بن محمد بن عبيد والذي (... كان يحدث من كتب غيره فيخطئ) ومثل هذا يحتاج إلى متابع ولابد من النظر في ضبطه ، ولاسيما أنه تفرد في روايته بقرن (صفوان بن سليم وسعد بن سعيد) وقد يكون هذا من أوهامه .

الطريق الثاني : ورواه عن عمر بن ثابت أيضا (سعد بن سعيد [١٠١] - وهو صدوق سيئ الحفظ) وعنه رواه جماعة :

١. إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير [١٠٢] (وهو ثقة ثبت) وروايته عند مسلم برقم (١١٦٤) .

٢. عبد الله بن المبارك [١٠٣] (وهو ثقة ثبت) وروايته عند مسلم أيضا (١١٦٤) .

٣. عبد الله [١٠٤] (وهو ثقة) وروايته عند مسلم أيضا (١١٦٤) ، وعند ابن ماجه برقم (١٧١٦) ، وعند الإمام أحمد ٥ / ٤١٩ .

٤. محمد بن خازم [١٠٥] - أبو معاوية - (وهو ثقة قد يهم في حديث غير الأعمش) وروايته عند الترمذي (٧٥٩) ، وأحمد ٥ / ٤١٧ .

٥. ورقاء بن عمر بن كليب [١٠٦] (وهو صدوق) وروايته عند أحمد ٥ / ٤١٩ ، وعند الترمذي تعليقا (٧٥٩) .

٦. عبد العزيز بن محمد بن عبيد [١٠٧] (وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ) - كما ذكرنا في الطريق الأول من هذا الحديث مقرونا بـ(صفوان بن سليم) - ، وروايته عند أبي داود برقم (٢٤٣٣) ، والدارمي (١٧٥٤) ، وعند الترمذي تعليقا (٧٥٩) .

نتيجة هذا الطريق : وصف بعض الرواة باحتمال الوهم والخطأ لا يؤثر على الحكم على الحديث ، وذلك لمتابعة الثقات لهم - كإسماعيل وابن المبارك وعبد الله بن نمير - لكن العلة في شيخهم (سعد بن سعيد - وهو سيئ الحفظ) ومثله يحتاج إلى التأكد من ضبطه .

إذا : الطريق الأول تفرد به (عبد العزيز - وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ) ، والطريق الثاني مداره على (سعد بن سعيد - وهو سيئ الحفظ) ،ولا يمكننا أن نعد طريق الأول (رواية صفوان - الثقة) متابعة لرواية (سعد بن سعيد - سيء الحفظ) لأن العلة فيها تفرد (عبد العزيز) وهو ممن يحتاج لمتابع ، لكن مما تجدر الإشارة له أن (سعد بن سعيد) قد أخرج له مسلم سبعة أحاديث في صحيحه وأغلبها قد توبع عليها متابعات قاصرة أو تامة أو لها شواهد ، مما يدلل أن الإمام مسلم كان يختار من حديثه ما تحقق من ضبطه لها ، ومنها هذا الحديث ، ومع وجود الشواهد لهذا الحديث فإنه لا ينزل عن درجة الحسن والله أعلم .

- **الحديث الثالث** : تفرد بالرواية عن جابر ﷺ (عمرو بن جابر الحضرمي [١٠٨] - وهو ضعيف ...) ورواه عنه :

١. سعيد بن مقلاص [١٠٩] (وهو ثقة ثبت) . وروايته عند أحمد ٣ / ٣٠٨ ، ٣٢٤ ، ٣٤٤ .

٢. عبد الله بن لهيعة بن عقبة [١١٠] (وهو صدوق خلط بعد إحتراق كتبه) . وروايته عند أحمد ٣ / ٣٠٨ .

إذا : وصف ابن لهيعة بأنه (خلط بعد إحتراق كتبه) لا يؤثر ، وذلك لمتابعة سعيد بن مقلاص له ، لكن لما كان مدار حديثهما على (عمرو بن جابر - وهو ضعيف) فالحديث يكون سنده ضعيفا . إلا أنه لوجود شواهد تعضده - حديث ثوبان وجابر رضى الله عنهما - فيرتقي الحديث إلى (الحسن لغيره)

والله أعلم ..

وبعد نقدنا لطرق هذه الأحاديث كلا على حدة يمكننا أن نقول : بأن الحصيلة النهائية أن متن حديث صيام ستة من شوال حديث صحيح عن رسول الله ﷺ يحتج به .

وصلي اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

الخاتمة:

وبعد هذه الرحلة المباركة مع بعض أحاديث الهدي النبوي ، ونقد هذه الروايات وما بين يديها من المقدمات نخلص إلى النتائج والتوصيات التي نجملها في الآتي :

أولا (النتائج) :

يمكننا أن نقول أن البحث خلص إلى النتائج الآتية :

١. أن تخريج الحديث ونقده من فروع علوم الحديث الرئيسة ، وتنبع أهميته من أهمية السنة النبوية المطهرة (المصدر الثاني للتشريع).
٢. أنه علم له قواعده وأصوله ومعرفتها من الأهمية بمكان حتى يكون النقد منضبطا بضوابطه .
٣. أنه لابد من التسلح بجملة من المعارف الحديثية حتى يتمكن الناقد من الخوض في هذا الفن .
٤. أن الجانب التطبيقي مهم جدا في هذا العلم ، ومن الخطأ بمكان الفصل بين التدريس النظري والتطبيقي له .
٥. وربما من أهم النتائج أن نقول : أنه من الممكن عند تدريس هذا الفن وتطبيقه أن نعتمد على (الحاسوب) والبرامج الحديثية المتوفرة ، فهي تجمع بين الأصالة والحداثة ، فضلا عن كونها توفر الوقت والجهد الكبير في عملية البحث .

ثانيا (التوصيات) :

وبناء على نتائج البحث وما تضمنه فإننا نوصي بما يأتي :

١. نوصي طلبة العلم – والحديث خاصة – الاهتمام بالجانب التطبيقي في هذا الفن حتى يتم التمكن من الفهم الصحيح والممارسة لقواعد وأصول تخريج الحديث .
٢. نوصي أساتذة مقرر (علوم الحديث) الجمع بين النظرية والتطبيق في تدريسهم لهذا المقرر ، فإن التطبيق العملي لتخريج الحديث ونقده خير وسيلة لفهم القواعد النظرية ، وهو خلاصة للكثير من أصول علوم الحديث .
٣. نوصي الجامعات – ولاسيما الأقسام التي تتخصص بالعلوم الإسلامية – إنشاء معامل خاصة بالتخريج ، تحتوي على أمهات كتب الحديث (رواية ودراية) إلى جانب أجهزة الحاسوب المزودة ببرامج الحديث المختلفة ، وتخصص ساعات عملية إلى جانب الساعات

النظرية في تدريس مقرر (علوم الحديث) ، وذلك لكي يتقن المتعلم فهم هذا العلم ، ثم ليتمكن من التطبيق العملي لما درسه في الجانب النظري .

نسأل الله العظيم أن نكون قد وفقنا في ثنايا بحثنا المتواضع هذا ، فيثيبنا عليه ويغفر زللنا أو تقصيرنا في شيء منه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

هوامش البحث

1) تمت كتابة البحث في كلية التربية في النادرة / جامعة إب ، ومدينة النادرة إحدى مديريات محافظة إب في اليمن ، وهي مدينة نائية تبعد عن الجامعة بنحو (٨٠ كم) وتقطع هذه المسافة بالسيارة في ساعتين لوعورة الطريق .

2) لسان العرب لابن منظور ، دار لسان العرب ، بيروت ، مادة (خرج) ٢/ ٢٥٣ .

3) المصدر السابق .

4) مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣م ، مادة (خرج) ص ٧٢ .

5) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢/ ٣٣٨ .

6) ينظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير الحافظ المناوي ، طبعة مصطفى محمد ، ١٣٥٦هـ ، القاهرة .

7) ينظر : أصول التخريج ودراسة الأسانيد ، د.محمود الطحان ، الطبعة الثانية ، ١٩٩١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ص ١٠ .

8) مفتاح المبتدئين في تخريج أحاديث خاتم النبيين ، رضا بن زكريا بن محمد بن عبد الله حميدة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، دار الطباعة الأحمدية ، ص ٨ .

9) كشف الخفاء و مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ) ، ط الثانية ، ١٩٧٩ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

10) المنار المنيف في معرفة الحديث الضعيف ، ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط الثانية ، ١٤٠٣ هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب .

11) مجمع الزوائد و منبع الفوائد ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) ، ط الثانية ، ١٩٦٧ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

12) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ب ط .

13) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ، البوصيري ، تحقيق محمد المنتقي الكشناوي ، ط الأولى ، ١٩٨٣ ، الدار العربية ، بيروت .

14) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط الثانية ، ١٩٨٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

15) موارد الظمآن في زوائد ابن حبان ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ، تحق محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

16) وينظر أيضا : أصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان ، ص ١٥ – ٣٣ .

17) البدر المنير تخريج أحاديث الشرح الكبير ، عمر بن علي بن الملقن الأنصاري ، تحقيق: حمدي السلفي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .

18) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

19) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ، تحقيق: عبد الغني بن حميد الكبيسي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ، دار حراء ، مكة المكرمة .

20) نصب الراية لأحاديث الهداية ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ) ، ط الثانية ، ١٩٧٣ ، المكتبة الإسلامية.

21) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني المدني، بيروت: دار المعرفة .

22) ينظر أيضا : دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة ، محيي الدين عطية وآخرين ، ط الثانية ، ١٩٩٧م ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١/ ١٤٧- ١٥٤ .

23) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحّان، الطبعة الثانية ١٩٩١م ، مكتبة المعارف ، الرياض .

24) التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل ، بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٣ هـ .

25) ينظر: علم تخريج الحديث ونقده ، د. عداب الحمش ، ص ٢٩ .

26) تخريج الحديث النبوي ، د. عبد الغني أحمد جبر مزهر التميمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ، عمان .

27) علم تخريج الحديث و نقده تأصيل و تطبيق ، د. عداب محمود الحمش ، ط الأولى ، ٢٠٠٠ ، دار الفرقان ، الأردن .

28) حصول التفريج بأصول التخريج ، أحمد بن محمّد الغماري الحسني، الرياض: مكتبة طبرية، ١٤١٤ هـ .

29) طرق تخريج حديث رسول الله صلّى الله عليه وآله ، عبدالمهدى بن عبدالقادر، دار الاعتصام ، القاهرة.

30) علم تخريج الأحاديث، محمّد محمود بكار، الرياض: دار طيبة ، ١٤١٧هـ .

31) كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيّد الأنام، عبدالموجود محمّد عبداللطيف، القاهرة: مكتبة الأزهر، 1404 هـ .

32) كيف ندرس علم تخريج الحديث الشريف ، د. حمزة عبد الله المليباري ، و د. سلطان سند العكايلة ، دار الرازي ، ١٩٩٨ .

33) المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها ، أبو بكر عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم عابد ، دار الفضيلة ، المدينة المنورة ، ١٤١٠هـ.

34) مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه، محمّد عثمان الخشت، القاهرة: مكتبة القرآن .

35) ينظر: علم تخريج الحديث ونقده ، د. عداب الحمش ، ص ٢٧ .

36) المنهج الصحيح في الحكم على الحديث النبوي الشريف ، عادل مرشد ، دار البشير ، عمان ، ١٤١٢هـ .

37) موسوعة الحديث (الكتب التسعة) ، الإصدار (١.٢) شركة صخر لبرامج الحاسب (١٩٩١ – ١٩٩٦) .

38) الموسوعة الذهبية للحديث الشريف وعلومه ، الإصدار الأول ١٩٩٧م ، إنتاج مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي .

39) المكتبة الألفية للسنة النبوية ، الإصدار (١.٥) ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠م ، إنتاج مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي .

40) مكتبة الأجزاء الحديثية ، الإصدار ، إنتاج مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي .

41) موسوعة رواة الحديث ، الإصدار الثاني ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠م ، مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة .

42) المكتبة الشاملة الإصدار الثاني (٢.١١) ، ولها موقع على الشبكة العنكبوتية (الأنترنيت) www.shamela.ws

43) ومن أشهرها موقع البحث وواجهته العربية هي (www.google.com/intl/ar)

44) وسنفصل جانب منها في المطلب الثالث من هذا المبحث إن شاء الله .

45) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٤٣ .

46) تقريب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط الثانية ، ١٩٧٥ .

47) الكاشف ، الذهبي ، تحق : محمد عوامة ، دار القبلة ، جدة ، ١٩٩٢ م .

48) التدليس أنواع والمقصود هنا هو تدليس الإسناد وهو : أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه . ينظر : تدريب الراوي ، السيوطي ، ١ / ٢٢٣ .

49) مثل : جزء في أسماء المدلسين ، السيوطي ، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد ، الوكالة العربية ، الأردن .

50) العنعنة هي : رواية الحديث بصيغة (عن) . ينظر المنهل الروي ، ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الرياض الحديثة ، ص ٤٨ .

51) الإختلاط : هو خلط في حفظ الحديث يؤدي إلى ضعف ضبط الراوي وله أسباب . ينظر: تدريب الراوي للسيوطي ، ٢ / ٣٧١ و المنهل الروي لابن جماعة ، ص ١٣٧ .

52) مثل : الإغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط ، سبط ابن العجمي ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، الوكالة العربية ، بيروت . والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة ، أبو البركات محمد بن أحمد (ابن الكيال) الشافعي (ت ٩٢٩هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ط الثانية ، ١٩٨٧ ، عالم الكتب ، بيروت .

53) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، الحافظ المزي ، تحقيق د. بشار عواد معروف ، ط الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

54) رسالتنا هي (الأحاديث التي سكت عنها الترمذي في جامعه – دراسة نقدية حديثية) من كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد / ١٩٩٨ م .

55) ينظر : تدريب الراوي للسيوطي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ١ / ٣٤٢ فما بعدها . ورسالة في الجرح والتعديل ، عبد العظيم المنذري ، مكتبة دار الأقصى ، الكويت ، ط الأولى ١٤٠٦ هـ ، ص ٢٨ .

56) شروط الحديث الصحيح في تعريفه (ما اتصل إسناده برواية العدل تام الضبط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة) ينظر : تدريب الراوي ١ / ٦٣ ، والمنهل الروي ، محمد بن إبراهيم بن جماعة ، تحق : محي الدين عبد الرحمن ، دار الفكر ، دمشق ، ط الثانية ، ١٤٠٦ هـ ، ص ٣٣ .

57) وشروط الحديث الحسن في تعريفه (ما اتصل إسناده برواية العدل الذي خف ضبطه عن ضبط رجال الصحيح من غير شذوذ ولا علة) ينظر : تدريب الراوي ١/ ١٥٣ ، والمنهل الروي ، ص ٣٥.

58) للتعرف على تفاصيل هذه المعارف وغيرها ينظر : مقدمة تحقيق (شرح علل الترمذي لابن رجب) ، د.همام عبد الرحيم سعيد ، ط الأولى ، ١٩٨٧م ، مكتبة المنار ، الأردن ، ١/ ١٢٧ وما بعدها .

59) كالسنن الأربعة – سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجة – وغيرها .

60) ومن أشهرها مسند الإمام أحمد ، ومسند الطيالسي ، وغيرها .

61) مثل معاجم الطبراني الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير) ومعجم أبي يعلى وغيرها .

62) تجد تفصيل ذلك والعشرات من الأمثلة في شرح علل الترمذي ، ابن رجب الحنبلي ، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد ، ٢/ ٦٦٤ .

63) ينظر : مقدمة تحقيق (شرح علل الترمذي لابن رجب) ، د.همام عبد الرحيم سعيد ، ١ / ٩٣ وما بعدها .

64) التمييز للإمام مسلم ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، طبعة جامعة الرياض ، ص ١٢٤ .

65) ينظر شرح علل الترمذي ، ابن رجب الحنبلي ، ٢/ ٧٣٣ وما بعدها .

66) ينظر شرح علل الترمذي ، ابن رجب الحنبلي ، ١/ ٤٩٩ وما بعدها .

67) ينظر أقوال العلماء وشروطهم : الكفاية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي ، طبعة ١٩٨٩م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص ١٩٨ ، ومقدمة ابن الصلاح ، طبعة ١٩٧٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص ١٠٥ .

68) ينظر مثلا : شرح علل الترمذي ، ابن رجب الحنبلي ، ٢/ ٨٣٤ وما بعدها .

69) ينظر مثلا : شرح علل الترمذي ، ابن رجب الحنبلي ، ٢/ ٧٦٠ ، ٨٣٣ وما بعدها .

٧٠) الكتب التسعة مصطلح جديد والمقصود به الكتب الستة وهي (صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن ابن ماجه) ، ثم يضاف لها : مسند الإمام أحمد وموطأ الإمام مالك وسنن الدارمي .

71) اعتمدنا في التوثيق لأحاديث مسند الإمام أحمد على برنامج (المكتبة الألفية للسنة النبوية) ، وأحاديث بقية السنن على برنامج (الحديث الشريف الكتب التسعة) و كلا البرنامجين اعتمدا على طبعات معتمدة .

72) مسند الإمام أحمد ٥ / ٢٨٠ .

73) المسند ٥ / ٤١٩ .

74) المسند ٥ / ٤١٧ .

75) المسند ٥ / ٤١٩ .

76) المسند ٣ / ٣٠٨ .

77) المسند ٣ / ٣٠٨ .

78) المسند ٣ / ٣٢٤ .

79) المسند ٣ / ٣٤٤ .

80) صحيح الإمام مسلم ، كتاب الصيام / باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعا لرمضان / حديث رقم (١١٦٤) .

81) جامع الترمذي ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال ، حديث رقم (٧٥٩).

82) سنن أبي داود ، كتاب الصوم ، باب صوم ستة أيام من شوال ، حديث رقم (٢٤٣٣) .

83) سنن ابن ماجة ، كتاب الصوم ، باب صيام ستة من أيام شوال ، حديث رقم (١٧١٥ ، ١٧١٦).

84) سنن الدارمي ، كتاب الصوم ، باب صيام الستة من شوال ، حديث رقم (١٧٥٤ ، ١٧٥٥) .

٨٥) سورة الأنعام / آية (١٦٠) .

٨٦) اقتصرنا هنا على ذكر رقم الحديث فقط وتفصيل تخريجه تقدم في ذكرنا للروايات .

87) عمرو بن مرثد أبو أسماء الرحبي الدمشقي ويقال اسمه عبد الله سمع ثوبان وشداد بن أوس وأوس بن أوس وأبا هريرة (ثقة) . تقريب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، تحق : محمد عوامة ، دار الرشيد ، سوريا ، ط الأولى ، ١٩٨٦ ، ١/ ٤٢٦ . الكاشف ، الحافظ الذهبي ، ٢/ ٨٨ .

88) يحيى بن الحارث الذماري بكسر المعجمة وتخفيف الميم أبو عمرو السامي القارئ ، إمام جامع دمشق ، ثقة ، مات ١٤٥هـ . تقريب التهذيب ١/ ٥٨٩ ، الكاشف ٢/ ٣٦٣ .

89) صدقة بن خالد الأموي مولاهم أبو العباس الدمشقي ثقة من الثامنة مات سنة إحدى وسبعين وقيل ثمانين أو بعدها . تقريب التهذيب ١/ ٢٧٥، الكاشف ١/ ٥٠١ .

90) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يحمد بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين وصفه الأئمة بذلك ، وقال النسائي إذا قال ثنا وأنبا فهو ثقة وإذا قال عن فلان وفلان فلا ، مات ١٩٧هـ. تقريب التهذيب ١/ ١٢٦ ، الكاشف ١/ ٢٧٣ ، طبقات المدلسين ، أبن حجر ، تحق : د. عاصم القريوتي ، مكتبة المنار ، عمان ، ط الأولى ، ١٩٨٣م ، ١/ ٤٩ ، المغني في الضعفاء ، الذهبي ، تحق : نور الدين عتر ، ١/ ١٠٩ .

91) الحديث المدرج هو : ما زيد في متن الحديث وليس منه من غير فصل . ينظر : تدريب الراوي ١ / ١١٧ .

92) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي بالنون أبو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم ، وقال البخاري إذا حدث عن أهل حمص فصحيح ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة . تقريب التهذيب ١/ ١٠٩ ، الكاشف ١/ ٢٤٨ .

93) يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي ، قاضي دمشق ، ثقة رمي بالقدر ، مات سنة ثلاث وثمانين على الصحيح وله ثمانون سنة . تقريب التهذيب ١/ ٥٨٩ ، الكاشف ٢/ ٣٦٤.

٩٤) أورد الدارقطني هذا الحديث في علله ذاكرا عدة طرق له ومتابعات غير ما ذكرناه ، كما أورد بعض من أخطأ فيه من الرواة مرجحا عليهم الروايات التي ذكرناها . علل الدارقطني ، تحق : د.محفوظ الرحمن ، دار طيبة ، الرياض ، ط الأولى ، ١٩٨٥ ، ٦ / ١٠٧ – ١٠٩ .

95) عمر بن ثابت بن الحارث ويقال بن الحجاج الأنصاري الخزرجي المدني روى عن أبي أيوب الأنصاري حديث صوم ستة شوال، وقال ابن مندة يقال إنه ولد في عهد النبي وقال السمعاني هو من ثقات التابعين وأخطأ من عده في الصحابة ، تهذيب التهذيب ، ابن حجر ، دار الفكر ، بيروت ، ط الأولى ، ١٩٨٤م ، ٧/ ٣٧٧، تقريب التهذيب ١ /٤١٠، الكاشف ٢/ ٥٦ .

96) عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولاهم المدني، وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث يغلط ، قال بن حجر : صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء توفي ١٨٧هـ. طبقات الحفاظ ، السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ، ١٤٠٣ هـ ، ١/ ١٢١ ، تقريب التهذيب ١/ ٣٥٨، الكاشف ١/ ٦٥٨.

97) صفوان بن سليم المدني أبو عبد الله الزهري مولاهم ثقة مفت عابد رمي بالقدر، يقال إنه لم يضع جنبه أربعين سنة وقيل إن جبهته ثقبت من كثرة السجود وكان قانعا لا يقبل جوائز السلطان ، ولد سنة ستين وتوفي ١٣٢هـ . تقريب التهذيب ١/ ٢٧٦ ، الكاشف ١/ ٥٠٣.

98) عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل بنون وفاء مصغر أبو جعفر النفيلي الحراني ، قال أبو داود ما رأيت أحفظ منه وكان أحمد يعظمه وقال ابن واره هو من أركان الدين ، ثقة حافظ ، توفي ٢٣٤ هـ. تقريب التهذيب ١/ ٣٢١ ، الكاشف ١/ ٥٩٥ .

99) نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي أبو عبد الله المروزي نزيل مصر صدوق يخطىء كثيرا فقيه عارف بالفرائض ، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه وقال باقي حديثه مستقيم – وليس منها حديثنا هذا - امتحن فمات محبوسا بسامراء ٢٢٩هـ . تقريب التهذيب ١/ ٥٦٤ ، الكاشف ٢/ ٣٢٤ .

100) الحديث المعلق هو : ما سقط من أول إسناده راو واحد أو أكثر ، ويطلق أيضا على ما حذف جميع سنده . ينظر : تدريب الراوي ٢٦٨/١

101) سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري أخو يحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد ، صدوق سيء الحفظ . تقريب التهذيب ١/ ٢٣١ ، الكاشف ١/ ٤٢٨ .

102) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي أبو إسحاق القارىء ثقة ثبت . تقريب التهذيب ١/ ١٠٦ ، الكاشف ١ / ٢٤٤.

103) عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم المروزي شيخ خراسان ، أبوه تركي مولى تاجر وأمه خوارزمية ولد سنة ١١٨هـ وتوفي بهيت ١٨١هـ في رمضان ، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير . تقريب التهذيب ١/ ٣٢٠ ، الكاشف ١/ ٥٩١ .

104) عبد الله بن نمير بنون مصغر الهمداني أبو هشام الكوفي ثقة صاحب حديث من أهل السنة ، توفي ١٩٩هـ. تقريب التهذيب ١/ ٣٢٧ ، الكاشف ١/ ٦٠٤ .

105) محمد بن خازم بمعجمتين أبو معاوية الضرير الكوفي عمي وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره ، وقد رمي بالإرجاء ، مات في ١٩٥هـ . تقريب التهذيب ١/ ٤٧٥ ، الكاشف ٢/ ١٦٧ .

106) ورقاء بن عمر اليشكري أبو بشر الكوفي نزيل المدائن صدوق في حديثه عن منصور لين ، وقال الذهبي : صدوق صالح . تقريب التهذيب ١/ ٥٨٠ ، الكاشف ٢/ ٣٤٨ .

107) الدراوردي ، تقدم ذكره في الهامش رقم (٩٦) .

108) عمرو بن جابر الحضرمي أبو زرعة المصري ، قال ابن لهيعة شيخ أحمق كان يقول إن عليا في السحاب وكذبه غيره ، ضعيف شيعي مات بعد العشرين ومائة . تقريب التهذيب ١/ ٤١٩ ، الكاشف ٢/ ٧٣ .

109) سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم المصري أبو يحيى بن مقلاص ثقة ثبت ، كان مولده سنة مائة توفي ١٦١هـ . تقريب التهذيب ١/ ٢٣٣ ، الكاشف ١/ ٤٣٢.

110) عبد الله بن لهيعة - بفتح اللام وكسرالهاء- بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري قاضي مصر ، صدوق خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون ، توفي ١٧٤هـ. تقريب التهذيب ١/ ٣١٩ ، الكاشف ١/ ٥٩٠ .

مصادر البحث

١. القرآن الكريم .
٢. الأحاديث التي سكت عنها الترمذي في جامعه – دراسة نقدية حديثية ، رسالة دكتوراه (عبد الحميد مجيد إسماعيل) من كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد / ١٩٩٨ م .
٣. أصول التخريج ودراسة الأسانيد ، د.محمود الطحان ، الطبعة الثانية ، ١٩٩١ ، مكتبة المعارف ، الرياض
٤. الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط ، سبط ابن العجمي ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، الوكالة العربية ، بيروت
٥. البدر المنير تخريج أحاديث الشرح الكبير ، عمر بن علي بن الملقن الأنصاري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: حمدي السلفي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .

٦. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل ، بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٣هـ.

٧. تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، تحقيق : عبد الغني بن حميد الكبيسي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ، دار حراء ، مكة المكرمة .

٨. تخريج الحديث النبوي ، د. عبد الغني أحمد جبر مزهر التميمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ، عمان .

٩. تخريج الحديث ونقده تأصيل و تطبيق ، د. عداب محمود الحمش ، ط الأولى ، ٢٠٠٠ ، دار الفرقان ، الأردن.

١٠. تدريب الراوي ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

١١. تقريب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط الثانية ، ١٩٧٥ .

١٢. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق د.شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

١٣. التمييز ، الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، طبعة جامعة الرياض .

١٤. تهذيب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ط الأولى ، ١٩٨٤ .

١٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، الحافظ يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ) ، تحقيق د. بشار عواد معروف ، ط الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٦. جزء في أسماء المدلسين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد ، الوكالة العربية ، الأردن .

١٧. حصول التفريج بأصول التخريج ، أحمد بن محمّد الغماري الحسني ، الرياض : مكتبة طبرية ، ١٤١٤ هـ.

١٨. الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : عبدالله هاشم اليماني المدني ، بيروت ، دار المعرفة .

١٩. دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة ،محيي الدين عطية وآخرين ، ط الثانية ،١٩٩٧م ، دار ابن حزم ، بيروت

٢٠. رسالة في الجرح والتعديل ، عبد العظيم المنذري ،مكتبة دار الأقصى ، الكويت ، ط الأولى ١٤٠٦ هـ.

٢١. شرح علل الترمذي ، ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) ، تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد ، ط الأولى ، ١٩٨٧م ، مكتبة المنار ، الأردن .

٢٢. طبقات الحفاظ ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

٢٣. طبقات المدلسين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحق : د. عاصم القريوتي ، مكتبة المنار ، عمان ، ط الأولى ، ١٩٨٣ .

٢٤. طرق تخريج حديث رسول الله صلّى الله عليه وآله ، عبدالمهدى بن عبدالقادر ، القاهرة ، دار الاعتصام .

٢٥. العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) ، تحق : د.محفوظ الرحمن ، دار طيبة ، الرياض ، ط الأولى ، ١٩٨٥ .

٢٦. علم تخريج الأحاديث ، محمّد محمود بكار ، الرياض : دار طيبة ، ١٤١٧هـ .

٢٧. فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٨. فيض القدير شرح الجامع الصغير الحافظ المناوي ، طبعة مصطفى محمد ، ١٣٥٦هـ ، القاهرة .

٢٩. الكاشف ، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحق : محمد عوامة ، دار القبلة ، جدة ، ١٩٩٢ م .

٣٠. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط الثانية ، ١٩٨٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٣١. كشف الخفاء و مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، إسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ) ، ط الثانية ، ١٩٧٩ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٣٢. كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيّد الأنام ، عبدالموجود محمّد عبداللطيف ، القاهرة : مكتبة الأزهر ، 1404 هـ .

٣٣. الكفاية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، طبعة ١٩٨٩م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٤. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة ، أبو البركات محمد بن أحمد (ابن الكيال) الشافعي (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ط الثانية ، ١٩٨٧ ، عالم الكتب ، بيروت .

٣٥. كيف ندرس علم تخريج الحديث الشريف ، د. حمزة عبد الله المليباري ، و د. سلطان سند العكايلة ، دار الرازي ، ١٩٩٨ .

٣٦. لسان العرب المحيط ، محمد بن مكرم الأنصاري الأفريقي ابن منظور (ت ٧١١هـ) ، دار لسان العرب ، بيروت .

٣٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) ، ط الثانية ، ١٩٦٧ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣٨. مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣م .

٣٩. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ، أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠ هـ) ، تحقيق محمد المنتقي الكشناوي ، ط الأولى ، ١٩٨٣ ، الدار العربية ، بيروت .

٤٠. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ب ط .

٤١. المغني في الضعفاء ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحق : نور الدين عتر ، ب ط .

٤٢. مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه ، محمّد عثمان الخشت ، القاهرة : مكتبة القرآن .

٤٣. مفتاح المبتدئين في تخريج أحاديث خاتم النبيين ، رضا بن زكريا بن محمد بن عبد الله حميدة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، دار الطباعة الأحمدية .

٤٤. مقدمة في علوم الحديث ، أبو عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٢هـ) ، طبعة ١٩٧٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤٥. مكتبة الأجزاء الحديثية ، الإصدار الأول ، إنتاج مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي .

٤٦. المكتبة الألفية للسنة النبوية ، الإصدار (١.٥) ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠م ، إنتاج مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي

٤٧. المكتبة الشاملة الإصدار الثاني (٢.١١) ، وموقعها على الشبكة العنكبوتية (الأنترنيت) www.shamela.ws

٤٨. المنار المنيف في معرفة الحديث الضعيف ، ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط الثانية ، ١٤٠٣ هـ ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب .

٤٩. المنهل الروي ، محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) ، تحق : محي الدين عبد الرحمن ، دار الفكر ، دمشق ، ط الثانية ، ١٤٠٦ .

٥٠. موارد الظمآن في زوائد ابن حبان ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ، تحق محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٥١. موسوعة الحديث (الكتب التسعة) ، الإصدار (١.٢) شركة صخر لبرامج الحاسب (١٩٩١ – ١٩٩٦) .

٥٢. الموسوعة الذهبية للحديث الشريف وعلومه ، الإصدار الأول ١٩٩٧م ، إنتاج مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي.

٥٣. موسوعة رواة الحديث ، الإصدار الثاني ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠م ، مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة

٥٤. نصب الراية لأحاديث الهداية ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ) ، ط الثانية ، ١٩٧٣ ، المكتبة الإسلامية .